

مشروع قانون في الكونغرس يهدد منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

كتبته [زهة حسن](#)

تنظر اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأمريكي في الوقت الراهن في مشروع قانون طرحه الحزبان الديمقراطي والجمهوري من شأنه أن يهدد قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على استخدام الوسائل الدبلوماسية والقانونية لدعم التطلعات الوطنية الفلسطينية، وطلب المساءلة من خلال الآليات الدولية، ويهدد كذلك مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية.

يُعد مشروع القانون رقم 2132 المعروف باسم [مشروع قانون إحقاق الأمن والعدالة لضحايا الإرهاب لسنة 2019](#) تعديلاً لقانون مكافحة الإرهاب (Anti-Terrorism-Clarification Act) ويهدف إلى إجبار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على دفع ما يزيد على 655 مليون دولار أمريكي كتعويض للضحايا الأمريكيين المتضررين من العنف السياسي في إسرائيل، وهي المطالبات التي ردتها سابقاً محكمة استئناف الدائرة الثانية في 2016. ويسعى مشروع القانون إلى ما هو أكثر من انتزاع تعويضات لأسر الضحايا. إذا دخل هذا القانون حيز النفاذ، سوف تعود الولايات المتحدة إلى معاملة منظمة التحرير كمنظمة إرهابية غير ممثلة وطنياً.

ما هو قانون أتكا وما الداعي لتعديله؟

صدّر قانون أتكا في تشرين الأول/أكتوبر 2018 لِيُمكن المواطنين الأمريكيين من مقاضاة الكيانات الأجنبية عن الأعمال الإرهابية المرتكبة قبل تاريخ سريان القانون في حال كانت تلك الكيانات تتلقى مساعدات أمريكية. وجاء هذا القانون كاستجابة لفشل مركز "شورات حادين" القانوني الإسرائيلي في تحميل المسؤولية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، أمام المحاكم الأمريكية، عن مقتل مواطنين أمريكيين قضا في الفترة ما بين 2002 و2004 إبان الانتفاضة الثانية. فقد قضت محكمة ابتدائية بمنح ما يزيد على 655 مليون دولار لأحد عشرة أسرة أمريكية، غير أن محكمة استئناف الدائرة الثانية أمرت برد المطالبات بداعي أن الهجمات وقعت بكليتها خارج الأرض الأمريكية ولغياب الدليل على أن الأمريكيين الذين قتلوا كانوا مستهدفين على وجه التحديد. ورفضت المحكمة العليا التماس مركز شورات حادين بمراجعة حكم الاستئناف.

قام عضو مجلس الشيوخ عن ولاية آيوا، الجمهوري تشاك غراسلي، بتسريع قانون أتكا دون عرضه على المداولات وذلك باتباع إجراء يُسمى "hotlining". ففي الظروف الاعتيادية، يحظى أعضاء اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ بالوقت الكافي لتحليل مشروع القانون والنظر في الكيفية التي سيجبر بها السلطة الفلسطينية على رفض كافة المساعدات الأمريكية، بما فيها الأموال المخصصة للتعاون الأمني الفلسطيني-الإسرائيلي. ولكن حيلة غراسلي الإجرائية المتمثلة في تمرير قانون أتكا عبر اللجنة القضائية، جاءت في وقتٍ كان فيه الأعضاء مشغولين بجلسة المصادقة على مرشح المحكمة العليا بريت كافانو، حالت دون التدبر في تداعيات القانون. غير أن الحاجة إلى "إصلاح" أتكا باتت واضحة للكونغرس عندما بعث رئيس الوزراء الفلسطيني برسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي يرفض فيها قبول أي مساعدة أمريكية في المستقبل.

"الفلسطينيون والمتضامنون معهم قد لا يدركون تمامًا كيف أن مشروع قانون إحقاق الأمن والعدالة لضحايا الإرهاب قد ينال من جهود الدفاع عن حقوقهم الإنسانية."

تعديل قانون أتكا سيغير اللعبة

إن مشروع قانون إحقاق الأمن والعدالة لضحايا الإرهاب لسنة 2019 هو قانون معدّل لقانون أتكا يسمح للسلطة الفلسطينية بقبول المساعدات الأمنية دون أن تخضع لولاية قضائية تُفرض عليها دفع مطالبات متصلة بقضايا الإرهاب. ولكنه يستحدث طرقاً جديدة لتحميل المسؤولية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، فإذا حافظت منظمة التحرير على صفتها كدولة في وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها أو في المحكمة الجنائية الدولية، أو إذا دخل مسؤولو المنظمة أو السلطة الولايات المتحدة في عمل رسمي أو إذا افتتحو مكاتب لهم على أرض أمريكية، فإن المطالبات بالتعويض التي ردتها المحكمة في السابق سوف تصبح مستحقة، وستنظر المحاكم الأمريكية في أي مطالبات مستقبلية. وتُستثنى من ذلك البعثة الفلسطينية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك في حدود العمل الرسمي في إطار الأمم المتحدة، ولا يُسمح بأعمال المناصرة والمؤازرة باسم فلسطين أو الفلسطينيين داخل الولايات المتحدة.

وفي تموز/يوليو 2019، أقرّ مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون أكثر محدودية يسعى أيضاً إلى تعديل قانون أتكا بحيث يضمن تعويضاً لضحايا الإرهاب، ويُعرف باسم [مشروع قانون تعزيز التعاون الأمريكي الإسرائيلي والأمن الإقليمي](#). يربط مشروع القانون هذا الولاية القضائية بتقديم المنظمة بطلب الانضمام لعضوية الأمم المتحدة أو بفتحها مكتباً على أرض أمريكية. ولا يزال يتعين التوفيق بين التعديلات المختلفة التي أقرها مجلسا النواب والشيوخ على قانون أتكا.

وإذا أُقرت نسخة مجلس الشيوخ من تعديلات قانون آتكا، فإنه سيتعين على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أن تختارا ما بين:

- الاحتفاظ بمكانتهما في الأمم المتحدة وتحمل المسؤولية عن المطالبات بتعويض ضحايا الإرهاب والتي ردتها المحكمة في السابق، أو
- تخفيض مكانتهما في الأمم المتحدة، والتخلي عن دعوها المرفوعة ضد إسرائيليين بارتكاب جرائم حرب وذلك بالانسحاب من نظام روما الأساسي، المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، واستئناف تلقي الدعم الأمني الأمريكي.

بموجب الخيار الأول، سوف تعلن السلطة الفلسطينية إفلاسها، وسوف تعامل الولايات المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية بحتة. وبموجب الخيار الثاني، سوف تتخلى منظمة التحرير الفلسطينية عن كل ادعاء بأنها قادرة فعلا على تمثيل حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه. وكلتا الحالتين تعني نهاية الشريك المفاوض الفلسطيني في أي محادثات سلام مستقبلية.

التمسك بالحقوق الفلسطينية في التمثيل

ربما تكون هذه المحصلة هي ما يسعى إليه جمهوريون كثر، غير أن الديمقراطيين الذين لا يزالون يؤيدون حل الدولتين قد لا يفهمون تداعيات تعديل قانون آتكا، مثلما لم يفهموا تأثير قانون آتكا نفسه في بادئ الأمر.

وعلاوةً على ذلك، ومع كل التركيز على القرارات المناهضة لحركة المقاطعة والمؤيدة لها في مجلس النواب الأمريكي، فإن الكثيرين من الفلسطينيين والمتضامنين معهم قد لا يدركون تمامًا كيف أن سحب شرعية منظمة التحرير الفلسطينية أو إفلاسها دوليًا قد يؤثر في جهود الدفاع عن حقوقهم الإنسانية في الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي. ومهما كانت الآراء إزاء منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فإن عدم ارتباط التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني بأي كيان سوف يزيد من صعوبة الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في الولايات المتحدة ودوليًا.



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الانسانية للفلسطينيين وحققهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الالكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الالكتروني التالي: contact@al-shabaka.org الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

زهنا حسن، هي محامية عن حقوق الإنسان وزميلة زائرة في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. تركز في عملها البحثي على السلام بين إسرائيل وفلسطين، وطرق الحركات السياسية في استخدام آليات القانون الدولي، والسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. عملت في السابق منسقة ومستشارة رفيعة المستوى للفريق الفلسطيني المفاوض إبان المسعى الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة في 2010-2012.